صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

وتقرير الفحص المحدود عليها

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالى	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٢١
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	٢٢-٤٤

BDO خالد و شركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في صافى أصول الصندوق والتدفق النقدي المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والأدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لصندوق **حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

القاهرة فى : ١٥ يوليو ٢٠٢٥

مراقبا الحسابات

مهند طه خالد
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٥)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا
BDO خالد و شركاه

حسن بسيونى البشة
سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة المركز المالي الدورية فى ٣١ مارس ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	١٩٥ ٠٣٩ ٤٧٢	٢٩٥ ٩٣٤ ٢٠١
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٣ ٦٧٦ ٦١٤ ٤٥٠	٣ ٢٦٨ ٥٠٣ ٧٥٢
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧)	٧٠٥ ٩١٧ ٨٧١	٦٥٢ ٨٩٤ ٧٧٧
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٨)	٢ ١٧٦ ١٦٣ ١٣٦	٢ ٢٢٣ ٨٦٣ ١٢٠
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١٣ ٤٤٤ ٦٢٣	٢٤ ٦٣٠ ٤٣٦
إجمالى الأصول المتداولة		٦ ٧٦٧ ١٧٩ ٥٥٢	٦ ٤٦٥ ٨٢٦ ٢٨٦
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	٨ ٢٤٠ ٢٤٥	٧ ٧١٧ ٩٦٦
مشروعات تحت التنفيذ	(١٢)	٢١٨ ٤٥١ ٦٣١	٢١٨ ٠٧٧ ٨٩٢
اصول حق الإنتفاع	(١١-١)	١٨ ١٩٠ ٦٤٥	٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨
اصول غير ملموسة	(١٣)	٦٥٣ ٠٨٦	١ ٠٨٤ ٧١٥
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة في صندوق "مصر المستقبل"	(١٤)	٤٣ ٧٥٠ ٥٩٥	٣٩ ٩٥٣ ٦٣٨
إجمالى الأصول غير المتداولة		٢٨٩ ٢٨٦ ٢٠٢	٢٨٧ ٣٩٧ ٥٤٩
إجمالى الأصول		٧ ٠٥٦ ٤٦٥ ٧٥٤	٦ ٧٥٣ ٢٢٣ ٨٣٥
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٧)	٩١ ٧٦٤ ١٥٩	٩١ ٨٠٨ ٤٧٥
إلتزامات عقد الإيجار- طويل الأجل	(١١-٣)	٧ ٩١٣ ٨١٥	١٠ ٣٥١ ٤٧٨
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٩٩ ٦٧٧ ٩٧٤	١٠٢ ١٥٩ ٩٥٣
الإلتزامات المتداولة			
مخصصات	(١٨)	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
أرصدة دائنة أخرى	(١٥)	٧٠ ٣٠٢ ١٠٠	١١٥ ٠٨٢ ٢٩٠
إلتزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	(١١-٣)	٩ ٩١٩ ٥٥٨	٩ ٨٥٨ ٥٥١
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٦)	١٣ ٠٨٦ ٩٧٢	١٠ ٤٤٨ ٥٥٤
إجمالي الإلتزامات المتداولة		١٠٨ ٣٠٨ ٦٣٠	١٥٠ ٣٨٩ ٣٩٥
إجمالي الإلتزامات		٢٠٧ ٩٨٦ ٦٠٤	٢٥٢ ٥٤٩ ٣٤٨
صافي أصول الصندوق		٦ ٨٤٨ ٤٧٩ ١٥٠	٦ ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨٧
ويتم تمويلها علي النحو التالي:			
فائض الموارد	(١٩)	٢ ٢٨٥ ٢٤٠ ٤٥٤	٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢
أرباح مرحلة		٤ ٣٠٢ ٤٣٥ ٣٥٨	٣ ١٨٣ ٥٥١ ٣٥٧
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٨)	(٧٦ ١٦٠ ٠٢٠)	(١٠٢ ٧٨٩ ٧٦١)
فروق تقييم حصة الصندوق في صندوق مصر المستقبل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٣٣ ٩٥٠ ٥٩٥	٣٠ ١٥٣ ٦٣٨
صافي أرباح الفترة / العام		٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣	١ ١١٨ ٨٨٤ ٠٠١
		٦ ٨٤٨ ٤٧٩ ١٥٠	٦ ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

المدير المالى
السيد الأستاذ / أمير مأمون

رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / محمود منتصر إبراهيم

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٥	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٤
إيرادات النشاط			
ايراد عوائد		٣ ٨٣٢ ١٠٩	٤ ٧١٢ ٢٥٣
عوائد إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢١٨ ٣١٠ ٧٧٨	١٦٤ ٠٩٦ ٧٣١
أرباح و فروق تقييم وثائق إستثمار و محافظ	(٧)	٥٤ ٢٢٦ ٦٧٩	٢٦ ٥٤٩ ٢٦٨
ايراد عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٦٩ ٢٨٠ ٦٦٠	٦١ ٤٣٢ ٨٣٥
إيرادات أخرى من إستثمارات الخزانة العامة (الدخل الشامل)	(٨)	٢ ٠٣٩ ٣٣٣	٣ ٠٧١ ١١٧
ايرادات اخرى	(٢٢)	٣٣ ٥٧٠	٢٢٦ ٨٩٨
إجمالي إيرادات النشاط		٣٤٧ ٧٢٣ ١٢٩	٢٦٠ ٥٨٩ ١٠٢
(يخصم)/ يضاف:			
مصروفات عمومية و إدارية	(٢٠)	(١٤ ٣٩٥ ٠٨٦)	(١٠ ٤٦٩ ٢٦٥)
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٨٠٥ ٦٧٩)	(٦٩٦ ٠٤١)
إستهلاك اصول غير ملموسة	(١٣)	(٤٦٥ ٨٢٩)	(٤٦٤ ٨٧٨)
إستهلاك أصل حق الإنتفاع	(١١)	(٢ ٣٧٢ ٦٩٣)	(٧٢٩ ٣٨٧)
خسائر ائتمانية متوقعة	(٢١)	(٣٠٥ ٣٩٠)	(٥٢ ٨٠٧ ٧٢٣)
فروق تقييم عملة - عقود التأجير		(٤٦ ٦٩٨)	--
فروق تقييم عملة أجنبية		(٣ ٦٧٩ ٣٢٣)	١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٣١٨ ٧١٩)	(١٢٩ ٨٦٠)
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٢٥ ٣٣٣ ٧١٢	٣٩٤ ٤٨٤ ٥٨١
(يخصم) / يضاف:			
ضريبة الدخل الجارية	(١٦)	(٢ ٦٣٨ ٤١٨)	(٤٨ ٨٠١ ١٣٨)
ضرائب أذون خزانة وسندات		(١٩ ٧٢٦ ٨٤٧)	(١ ٩٧٦ ٦٩٣)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٧)	٤٤ ٣١٦	٨٦٢ ١٣٠
صافى أرباح الفترة		٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل الشامل الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	عن الفترة المالية المنتهية فى	
	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
صافى أرباح الفترة	٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠
الدخل الشامل الآخر		
فروق تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٦ ٦٢٩ ٧٤١	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)
التغير في قيمة حصة الصندوق في قيمة وثائق صندوق مصر المستقبل بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣ ٧٩٦ ٩٥٧	--
إجمالى الدخل الشامل الآخر	٣٠ ٤٢٦ ٦٩٨	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)
إجمالى الدخل الشامل	٣٣٣ ٤٣٩ ٤٦١	٢١٢ ٥٥٠ ٠٩٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٤
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح الفترة قبل الضرائب		٣٢٥ ٣٣٣ ٧١٢	٣٩٤ ٤٨٤ ٥٨١
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٨٠٥ ٦٧٩	٦٩٦ ٠٤١
إستهلاك اصول حق الإنتفاع	(١١)	٢ ٣٧٢ ٦٩٣	٧٢٩ ٣٨٧
إستهلاك أصول غير ملموسة	(١٣)	٤٦٥ ٨٢٩	٤٦٤ ٨٧٨
إستهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٣١٨ ٧١٩	١٢٩ ٨٦٠
إستهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٢ ٠٣٩ ٣٣٣)	(٣ ٥٧١ ١١٧)
عوائد بنكية		(٣ ٨٣٢ ١٠٩)	(٤ ٧١٢ ٢٥٣)
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(٢١٨ ٣١٠ ٧٧٨)	(١٦٤ ٠٩٦ ٧٣١)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٦٩ ٢٨٠ ٦٦٠)	(٦١ ٤٣٢ ٨٣٥)
أرباح و فروق تقييم وثائق إستثمار و محافظ	(٧)	(٥٤ ٢٢٦ ٦٧٩)	(٢٦ ٥٤٩ ٢٦٨)
خسائر ائتمانية متوقعة	(٢١)	٣٠٥ ٣٩٠	٥٢ ٨٠٧ ٧٢٣
فروق تقييم عملة إجنبية		٣ ٧٢٦ ٠٢١	(١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣)
		(١٤ ٣٦١ ٥١٦)	(١٠ ٢٤٢ ٣٦٧)
التغير في:			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	١١ ٢٣١ ٧٤٦	(٩ ٤٥٩ ٠٥٣)
أرصدة دائنة أخرى	(١٣)	(٣ ٣٥٥ ٥٦٥)	(١ ٩٤٩ ٤٦٤)
اصول حق الإنتفاع /التزامات عقد الايجار		(٢ ٣٧٦ ٦٥٦)	٤ ٩٧٤ ٠٣١
التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(٨ ٨٦١ ٩٩١)	(١٦ ٦٧٦ ٨٥٣)
ضرائب اذون خزانة وسندات مدفوعة		(٦١ ١٥١ ٤٧١)	(٤٠ ٩٦٧ ٢٤٨)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(٧٠ ٠١٣ ٤٦٢)	(٥٧ ٦٤٤ ١٠١)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(١ ٣٢٧ ٩٥٨)	--
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(١٣)	(٣٤ ٢٠٠)	--
مدفوعات فى مشروعات تحت التنفيذ	(١٢)	(٣٧٣ ٧٣٩)	--
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(١٢١ ٠٦١ ٣٣١)	(٣٥١ ٧٧٣ ٤٤١)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٦٤ ٧٠٣ ٤٠٧	٦٥ ٥٠٦ ١٢٧
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٠١ ٠٤٣ ٠٠٠	١٨١ ٩١٦ ٠٠٠
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(٢ ٦٧٢ ٩٩٩ ٩٢٠)	(٢ ٠٢٢ ٢٣٨ ٣٧٥)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	٢ ٤٨٣ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٩٩٥ ٢٥٠ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	--	(٣ ٠٠٠ ٢٧٥)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	١ ٢٠٣ ٥٨٥	٧٦٨ ٥١٦
متحصلات من عوائد بنكية		٣ ٩٥٠ ٧٦٨	٤ ٤١١ ٦٧٢
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		(٤١ ٦٩٦ ٣٨٨)	(١٢٩ ١٥٩ ٧٧٦)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٩)	١٤ ٣٦٥ ٢٠٢	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		١٤ ٣٦٥ ٢٠٢	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠
التغير في النقديه وما في حكمها – خلال الفترة		(٩٧ ٣٤٤ ٦٤٨)	٢٦ ٩٤٤ ٥٤٣
النقدية وما في حكمها – اول الفترة		٢٩٦ ١١٦ ١٧١	٧٤ ٧٤٧ ٨٢٥
فروق تقييم عملة اجنبية		(٣ ٧٢٦ ٠٢١)	١٩٩ ١٩٢ ٦٣٣
النقدية وما في حكمها – أخر الفترة	(٤)	١٩٥ ٠٤٥ ٥٠٢	٣٠٠ ٨٨٥ ٠٠١

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح الفترة	الإجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٤		١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥
فائض الموارد		٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠	--	--	--	٢١٣ ٧٤٨ ٤٢٠
محول إلى أرباح مرحلة		--	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	--	(٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	١٥٩ ٦١٩ ٠١٣	--	١٥٩ ٦١٩ ٠١٣
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	--	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٤		٢ ١٣٥ ٧٩٥ ٨٣٧	٣ ٢٢٢ ٥٦٢ ١٤١	(١٣٢ ٠١٨ ٧٨٣)	٣٤٤ ٥٦٨ ٨٨٠	٥ ٥٧٠ ٩٠٨ ٠٧٥
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٥		٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢	٣ ١٨٣ ٥٥١ ٣٥٧	(٧٢ ٦٣٦ ١٢٣)	١ ١١٨ ٨٨٤ ٠٠١	٦ ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨٧
فائض الموارد	(١٩)	١٤ ٣٦٥ ٢٠٢	--	--	--	١٤ ٣٦٥ ٢٠٢
محول إلى أرباح مرحلة		--	١ ١١٨ ٨٨٤ ٠٠١	--	(١ ١١٨ ٨٨٤ ٠٠١)	--
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	٢٦ ٦٢٩ ٧٤١	--	٢٦ ٦٢٩ ٧٤١
فروق إعادة تقييم وثائق صندوق "مصر المستقبل" مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	٣ ٧٩٦ ٩٥٧	--	٣ ٧٩٦ ٩٥٧
صافى أرباح الفترة		--	--	--	٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣	٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥		٢ ٢٨٥ ٢٤٠ ٤٥٤	٤ ٣٠٢ ٤٣٥ ٣٥٨	(٤٢ ٢٠٩ ٤٢٥)	٣٠٣ ٠١٢ ٧٦٣	٦ ٨٤٨ ٤٧٩ ١٥٠

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

- أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله. وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، ولا يهدف إلى تحقيق ربح.
- تم تشكيل مجلس إدارة الصندوق في نوفمبر ٢٠٢٤ بموجب قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٢٥ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد /رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية للعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة، وتكون وحدة التغطية بحد أقصى خمسمائة ألف جنيه للعميل، ولا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة على تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أو الدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي:**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير.
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق على أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده على أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة الرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي و غير المخطط.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.
- قام مجلس ادارة الصندوق بإعتماد اصدار القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ في ٩ يوليو ٢٠٢٥ .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلي أهمها:

- تم إضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية إلى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩.
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمي الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الاكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده.
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية في البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة آلاف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبي حسابات الصندوق، بحد أدنى عشرة آلاف جنيه وبحد أقصى مائة ألف جنيه، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة.
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق، لتسجيل كل عضو في موارد الصندوق، وتستخدم هذه الحسابات في قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه في سداد مساهماتهم في موارده.
- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الاشتراكات الدورية التي يؤديها عميلها بموارد الصندوق، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية والشركات التي تباشر نشاط الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية. بسدادها مساهماتها المالية التي تتحملها في موارد الصندوق، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة.
- تم تعديل بعض نسب الاشتراك لأعضاء الصندوق طبقاً لهذا القرار.
- ويلتزم الصندوق بمراعاة الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار أمواله.

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الالتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما في حكمها

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
نقدية بالخزينة	٤٣ ٧٤٠	--
عمله محلية		
بنوك حسابات جارية	١٧ ١٤١ ٨٤٧	٦ ٠٤٩ ٢٨٥
	١٧ ١٨٥ ٥٨٧	٦ ٠٤٩ ٢٨٥
عمله أجنبية		
بنوك - حسابات جارية	٣٧١ ٧٣٥	٩٢٧ ٠٢٩
بنوك - ودائع لأجل	١٧٧ ٤٨٨ ١٨٠	٢٨٩ ١٣٩ ٨٥٧
	١٧٧ ٨٥٩ ٩١٥	٢٩٠ ٠٦٦ ٨٨٦
	١٩٥ ٠٤٥ ٥٠٢	٢٩٦ ١١٦ ١٧١
يخصم:		
خسائر ائتمانية متوقعة	(٦ ٠٣٠)	(١٨١ ٩٧٠)
	١٩٥ ٠٣٩ ٤٧٢	٢٩٥ ٩٣٤ ٢٠١

٥- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	--	١٥٥ ٥٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٩٣١ ٥٠٠ ٠٠٠	٦٨٣ ٤٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١ ٧٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٩٩ ٠٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	١ ٣٦٨ ٥٧٥ ٠٠٠	١ ١٨٥ ٣٧٥ ٠٠٠
إجمالي	٤ ٠٦٧ ٠٧٥ ٠٠٠	٣ ٥٢٣ ٢٧٥ ٠٠٠
عوائد لم تستحق (*)	(٣٩٠ ٤٦٠ ٥٥٠)	(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)
	٣ ٦٧٦ ٦١٤ ٤٥٠	٣ ٢٦٨ ٥٠٣ ٧٥٢

(*) حركة عوائد أذون الخزانة خلال الفترة / العام.

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
عوائد لم تستحق أول الفترة / العام	(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)
اجمالى عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال الفترة / العام	(٣٥٤ ٠٠٠ ٠٨٠)	(٧٩٢ ٤٥٠ ٨٩٦)
عوائد أذون خزانة محققة خلال الفترة / العام	٢١٨ ٣١٠ ٧٧٨	٧٥٤ ٩٣٥ ٦٦٩
رصيد أخر الفترة / العام	(٣٩٠ ٤٦٠ ٥٥٠)	(٢٥٤ ٧٧١ ٢٤٨)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً على التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ بإضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التي تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي:

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات.
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات.
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وعلى الاخص المادة المشار اليها التي كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لأعضائه وحل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
قروض لشركات السمسرة	٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢
يخصم:		
خسائر ائتمانية متوقعة	(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)
	--	--

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاة بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	٢٠٢٥/١/١	شراء وثائق/أسهم	بيع / استرداد وثائق/أسهم	فروق تقييم خلال الفترة	٢٠٢٥/٣/٣١
وثائق استثمار البنك الأهلي المصري	٢ ١٨٠ ٩٥٤	--	(١ ٢٠٣ ٥٨٥)	٧٦ ١٦٥	١ ٠٥٣ ٥٣٤
وثائق صندوق مصر المستقبل	٨٧ ٢٩٥ ٠٠٠	--	--	٨ ٢٩٦ ٠٠٠	٩٥ ٥٩١ ٠٠٠
محافظ استثمار	٥٦٣ ٤١٨ ٨٢٣	--	--	٤٥ ٨٥٤ ٥١٤	٦٠٩ ٢٧٣ ٣٣٧
	٦٥٢ ٨٩٤ ٧٧٧	--	(١ ٢٠٣ ٥٨٥)	٥٤ ٢٢٦ ٦٧٩	٧٠٥ ٩١٧ ٨٧١

٨- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الاستحقاق	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٤٠٣ ٣٥٨ ٥٩٥	٤٠٤ ٤١٤ ٨٦٧
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٧٤ ٥٠٥ ٢٤٥	٧٤ ٧٦٢ ٢٣٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٨	٢٢٨ ٢١٢ ٤٦٥	٢٢٩ ٣٥٣ ٥٠٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٣١	١٢٥ ٠٤٠ ٢٠٢	١٢٥ ٦٣٠ ٦٣٨
سندات الخزانة المصرية	٢٠٣٢	٢٧٢ ٩٣٦ ١٣١	٢٧٤ ١٢٧ ٧١٩
سندات الخزانة المصرية	٢٠٣٣	٢٥ ١٧٥ ٤٢٢	٢٥ ٣٠٢ ٥٢٢
إجمالي سندات الخزانة المصرية بالدولار الامريكى		١ ١٢٩ ٢٢٨ ٠٦٠	١ ١٣٣ ٥٩١ ٤٨٧
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٣٧٧ ٢٩٥ ٢٩٢	٥٧٨ ٢٣٤ ٧٠٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	٢٣٨ ٣٥٣ ٦٩١	٢٣٨ ١٤٧ ٧٤٠
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٤٢٥ ٧١٤ ٥٣١	٣٧٥ ٦٧٤ ٤٣٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٨	٧٦ ٧٩٥ ٧٣٤	--
إجمالي سندات الخزانة المصرية بالجنيه المصري		١ ١١٨ ١٥٩ ٢٤٨	١ ١٩٢ ٠٥٦ ٨٧٨
القيمة العادلة للسندات		٢ ٢٤٧ ٣٨٧ ٣٠٨	٢ ٣٢٥ ٦٤٨ ٣٦٥
يضاف / (يخصم):			
فوائد مستحقة		٩٩ ٧٨٩ ٨٥٧	٩٥ ٢١٢ ٦٠٦
فروق تقييم استثمارات مالية (دخل شامل)		(٧٦ ١٦٠ ٠٢٠)	(١٠٢ ٧٨٩ ٧٦١)
		٢ ٢٧١ ٠١٧ ١٤٥	٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠
يخصم:			
خسائر ائتمانية متوقعه		(٩٤ ٨٥٤ ٠٠٩)	(٩٤ ٢٠٨ ٠٩٠)
		٢ ١٧٦ ١٦٣ ١٣٦	٢ ٢٢٣ ٨٦٣ ١٢٠

تتمثل حركة الاستثمارات المالية المقومة من خلال الدخل الشامل خلال الفترة / العام فيما يلي:

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
الرصيد في أول الفترة / العام	٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠	١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩
متحصلات من بيع استثمارات مالية في سندات خزانة (دخل شامل)	(٢٠١ ٠٤٣ ٠٠٠)	(٣٨٥ ٦١٤ ٤٠٠)
مدفوعات لشراء استثمارات مالية في سندات خزانة (دخل شامل)	١٢١ ٠٦١ ٣٣١	٧٧٣ ٠٠٩ ٨٥٤
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية في سندات خزانة	٦٩ ٢٨٠ ٦٦٠	٢٤٩ ٧٣٣ ٣٥٤
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٦٤ ٧٠٣ ٤٠٧)	(٢٣٥ ٠٦١ ٢١٨)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال الفترة / العام	(٣١٨ ٧١٩)	(٥٨٢ ٣١٦)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال الفترة / العام	٢ ٠٣٩ ٣٣٣	٩ ٨٢٥ ٠١٩
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية (دخل شامل)	٢٦ ٦٢٩ ٧٣٧	٥٦ ٨٢٩ ٢٢٨
الرصيد في أخر الفترة / العام	٢ ٢٧١ ٠١٧ ١٤٥	٢ ٣١٨ ٠٧١ ٢١٠

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٢٧٢ ٨٨٣	٢٧٢ ٨٨٣
موارد مستحقة	--	١١ ٦٢٨ ١٣٢
أرصدة مدينة – ضرائب مقدمة	١٠ ٩٩٤ ٦٨٤	١٠ ٩٩٤ ٦٨٣
فوائد مستحقة	٥٣٠ ٥٧٤	٦٤٩ ٢٣٦
قروض وسلف للعاملين*	١ ٣٨٥ ٩٨٨	٩٥٤ ٩٤٠
مصروفات مدفوعة مقدمه	٢٦٩ ٩٥٠	٣٠٩ ٥٩٣
أخري	٨ ٣٣٤	٣ ٣٤٨
	١٣ ٤٦٢ ٤١٣	٢٤ ٨١٢ ٨١٥
يخصم:		
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٧ ٧٩٠)	(١٨٢ ٣٧٩)
	١٣ ٤٤٤ ٦٢٣	٢٤ ٦٣٠ ٤٣٦

* وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

٢٠٢٥/٣/٣١	أجهزة حاسب آلي وطابعات	أثاث ومعدات مكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٥	٤ ٨٤٩ ٥٩٢	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٧ ٣٩٩ ٧٣٧
إضافات خلال الفترة	١ ٣٢٧ ٩٥٨	--	--	--	١ ٣٢٧ ٩٥٨
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢٥	٦ ١٧٧ ٥٥٠	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٨ ٧٢٧ ٦٩٥
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٥	٤ ٥١٦ ٨٣٨	١ ٧١٧ ٥٤٧	٢ ١٠٧ ٣٨٧	١ ٣٣٩ ٩٩٩	٩ ٦٨١ ٧٧١
إهلاك الفترة	١٩٧ ٥٢٧	١٩٤ ٨٥١	٢٦٣ ٣٠١	١٥٠ ٠٠٠	٨٠٥ ٦٧٩
مجمع الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢٥	٤ ٧١٤ ٣٦٥	١ ٩١٢ ٣٩٨	٢ ٣٧٠ ٦٨٨	١ ٤٨٩ ٩٩٩	١٠ ٤٨٧ ٤٥٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٥	١ ٤٦٣ ١٨٥	٢ ٠٨١ ٧٢١	٢ ٨٩٥ ٣٣٨	١ ٨٠٠ ٠٠١	٨ ٢٤٠ ٢٤٥

٢٠٢٤/١٢/٣١	أجهزة حاسب آلي وطابعات	أثاث ومعدات مكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالي
التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٤	٥ ٥٦٠ ١٨٦	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٨ ١١٠ ٣٣١
إستبعادات خلال العام	(٧٣١ ٥٩٤)	--	--	--	(٧٣١ ٥٩٤)
اضافات خلال العام	٢١ ٠٠٠	--	--	--	٢١ ٠٠٠
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤ ٨٤٩ ٥٩٢	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	١٧ ٣٩٩ ٧٣٧
مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٤	٤ ٨٩٨ ٠٩٠	٩٣٧ ١٤٦	١ ٠٥٤ ١٨٢	٧٣٩ ٩٩٩	٧ ٦٢٩ ٤١٧
مجمع إهلاك الإستبعادات	(٧٣١ ٥٩٤)	--	--	--	(٧٣١ ٥٩٤)
إهلاك العام	٣٥٠ ٣٤٢	٧٨٠ ٤٠١	١ ٠٥٣ ٢٠٥	٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٨٣ ٩٤٨
مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤ ٥١٦ ٨٣٨	١ ٧١٧ ٥٤٧	٢ ١٠٧ ٣٨٧	١ ٣٣٩ ٩٩٩	٩ ٦٨١ ٧٧١
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٣٢ ٧٥٤	٢ ٢٧٦ ٥٧٢	٣ ١٥٨ ٦٣٩	١ ٩٥٠ ٠٠١	٧ ٧١٧ ٩٦٦

١١- أصول حق الانتفاع والتزامات من أصل حق الانتفاع

١١-١ أصول حق الانتفاع

	مقر الصندوق المستأجر	الإجمالي
التكلفة في ٢٠٢٥/١/١	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠
التكلفة في ٢٠٢٥/٣/٣١	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/١/١	٧٩٠ ٩٠٢	٧٩٠ ٩٠٢
إستهلاك الفترة	٢ ٣٧٢ ٦٩٣	٢ ٣٧٢ ٦٩٣
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/٣/٣١	٣ ١٦٣ ٥٩٥	٣ ١٦٣ ٥٩٥
صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٥/٣/٣١	١٨ ١٩٠ ٦٤٥	١٨ ١٩٠ ٦٤٥
صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨	٢٠ ٥٦٣ ٣٣٨

١١-٢ إلتزامات ناشئة عن عقود الإيجار

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
رصيد أول المدة	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	١٩ ٤٢٦ ٩٦١
يضاف :		
فروق إعادة تقييم الإلتزام بالعملة الأجنبية الناشئ عن عقد الإيجار قبل التعديل	--	٤ ٩٧٤ ٠٣٢
	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	٢٤ ٤٠٠ ٩٩٣
إقفال الإلتزام الناشئ عن عقد الإيجار قبل التعديل	--	(٢٤ ٤٠٠ ٩٩٣)
	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩	--
إثبات القيمة الحالية للإلتزام الناشئ عن عقد إيجار مقر الصندوق بعد التعديل	--	٢١ ٣٥٤ ٢٤٠
المسدد خلال العام	(٢ ٥٠١ ١٥٢)	(٢ ٤٢٨ ٩٦٤)
مصروفات تمويلية	٧٧ ٧٩٨	٨٧ ٠٠٠
فروق إعادة تقييم الإلتزام بالعملة الأجنبية الناشئ عن عقد الإيجار بعد التعديل	٤٦ ٦٩٨	١ ١٩٧ ٧٥٣
الرصيد في نهاية الفترة / العام	١٧ ٨٣٣ ٣٧٣	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩

١١-٣ تصنيف الإلتزام

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
إلتزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	٩ ٩١٩ ٥٥٨	٩ ٨٥٨ ٥٥١
إلتزامات عقد الإيجار - طويل الأجل	٧ ٩١٣ ٨١٥	١٠ ٣٥١ ٤٧٨
	١٧ ٨٣٣ ٣٧٣	٢٠ ٢١٠ ٠٢٩

١٢- مشروعات تحت التنفيذ

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
برنامج SAP-ERP	٣ ٦٤٨ ١٧٩	٣ ٦٤٨ ١٧٩
أجهزة خوادم الحاسبات والبرامج تحت التركيب	١٤ ٧٢٠ ٨٠٢	١٣ ٠٠٢ ٠٠٤
دفعة مقدمة من نظام حماية البنية التكنولوجية للمقر الرئيسى	--	١ ٣٢٧ ٩٥٩
دفعة مقدمة من تصميم هوية بصرية للصندوق	--	١٧ ١٠٠
دفعة مقدمة من تصميم موقع الصندوق على شبكة الأنترنت	٨٢ ٦٥٠	٨٢ ٦٥٠
دفعة مقدمة من قيمة مقر الصندوق الجديد بالعاصمة الإدارية	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	٢١٨ ٤٥١ ٦٣١	٢١٨ ٠٧٧ ٨٩٢

١٣- أصول غير ملموسة

	برامج حاسب آلي	الإجمالي
التكلفة في ٢٠٢٥/١/١	٥ ٥٧٨ ٥٣١	٥ ٥٧٨ ٥٣١
الإضافات خلال الفترة	٣٤ ٢٠٠	٣٤ ٢٠٠
التكلفة في ٢٠٢٥/٣/٣١	٥ ٦١٢ ٧٣١	٥ ٦١٢ ٧٣١
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/١/١	٤ ٤٩٣ ٨١٦	٤ ٤٩٣ ٨١٦
إستهلاك الفترة	٤٦٥ ٨٢٩	٤٦٥ ٨٢٩
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٥/٣/٣١	٤ ٩٥٩ ٦٤٥	٤ ٩٥٩ ٦٤٥
صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٥/٣/٣١	٦٥٣ ٠٨٦	٦٥٣ ٠٨٦
صافي التكلفة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	١ ٠٨٤ ٧١٥	١ ٠٨٤ ٧١٥

١٤- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة في صندوق مصر المستقبل

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٢٠٢٥/٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنيه مصري
وثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل (*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٢٤٪	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
يضاف				
فروق إعادة تقييم وثائق صندوق "مصر المستقبل" مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			٣٣ ٩٥٠ ٥٩٥	٣٠ ١٥٣ ٦٣٨
			٤٣ ٧٥٠ ٥٩٥	٣٩ ٩٥٣ ٦٣٨

طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق استثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل. وقد بلغ عدد الوثائق في ٣١ مارس ٢٠٢٥ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهمة ٢٠,٢٤٪ .

١٥- أرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
مصروفات مستحقة	١ ١٣٢ ٠٨٣	١ ٨١٠ ١١٠
الاتعاب المستحقة لمراقبي الحسابات	٤١٨ ٠٠٠	٤١٨ ٠٠٠
مكافآت مستحقة	١١ ٣٠٠ ٠٠٠	١١ ٣٠٠ ٠٠٠
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	--	٣ ٠٣٣ ٣٣٣
مصلحة الضرائب (ضرائب كسب عمل وخصم وإضافة من الغير)	٩٥٦ ٨٢٠	٥٨٥ ٨٧٣
التزامات ضريبة عوائد اذون وسندات الخزانة	٤٣ ٦٢٤ ٠٠٦	٨٥ ٠٤٨ ٦٣٠
تغطية عملاء	١٤٨ ١٨٧	١٤٢ ٦٠٤
تأمينات للغير ***	٩ ٠٧٢ ٠٢٢	٩ ٠٦٥ ٠٨٤
المساهمة التكافلية	٢ ٦٨٧ ٩١٤	٢ ٦٨٧ ٩١٤
أرصدة دائنة أخرى **	٩٦٣ ٠٦٨	٩٩٠ ٧٤٢
	٧٠ ٣٠٢ ١٠٠	١١٥ ٠٨٢ ٢٩٠

(*) يتم احتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحي الشامل - المساهمة التكافلية).

(**) تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات –...).

(***) يتمثل هذا المبلغ في قيمة أرصدة العملاء للشركات التي تم صدور قرار لها بوقف نشاطها اختيارياً على ان يقوم الصندوق بالسداد للعملاء في حال تقدمه بطلب رد لمستحقاته وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

١٦- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
ضريبة الدخل الجارية	١٣ ٠٨٦ ٩٧٢	١٠ ٤٤٨ ٥٥٤
	١٣ ٠٨٦ ٩٧٢	١٠ ٤٤٨ ٥٥٤

١٧- التزامات ضريبية مؤجلة

يتمثل رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق الضريبية المؤقتة لبنود الأصول والالتزامات فيما يلي:

	٢٠٢٥/٣/٣١		٢٠٢٤/١٢/٣١	
	أصول	(إلتزامات)	أصول	(إلتزامات)
إهلاك الأصول الثابتة	--	٣٢١ ٥٠٨	--	٣٢١ ٥٠٨
فروق عملات اجنبية غير محققة	--	٩١ ٤٨٦ ٩٦٧	--	٩١ ٤٨٦ ٩٦٧
إجمالي الفروق الضريبية	--	٩١ ٨٠٨ ٤٧٥	--	٩١ ٨٠٨ ٤٧٥
صافي الفروق الضريبية (إلتزام)	--	٩١ ٧٦٤ ١٥٩	--	٩١ ٨٠٨ ٤٧٥
الضريبة المؤجلة المحملة على قائمة الدخل	٤٤ ٣١٦	--	--	٥٦ ٤٨٤ ٠٥٣

١٨- مخصصات

	الرصيد في ٢٠٢٥/١/١	المكون خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٥/٣/٣١
مخصص مطالبات	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

١٩- فائض الموارد

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
رصيد أول الفترة / العام (١)	٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧
الموارد:		
مساهمات دورية (١٩/ أ)	١٥ ٠٣٦ ٧٧٣	١١٣ ٢٠٨ ٢٨٢
مساهمات عضوية (١٩/ ب)	٢ ٠٤٠ ٦٣٧	٥ ٤٥٧ ٠٦٢
إجمالي الموارد	١٧ ٠٧٧ ٤١٠	١١٨ ٦٦٥ ٢٤٤
(يخصم) / يضاف:		
فروق تقييم عملة**	(٣ ٠٠٥ ٤٣٨)	٢٢٩ ٥٨٢ ٤٦٩
مقابل تأخير	٢٩٣ ٢٣٠	٦٨٥ ٩١٠
مقابل تغطية مخاطر	--	(١٠٥ ٨٨٨)
فائض الموارد عن استخدامات العام	١٤ ٣٦٥ ٢٠٢	٣٤٨ ٨٢٧ ٨٣٥
رصيد أخرالفترة / العام	٢ ٢٨٥ ٢٤٠ ٤٥٤	٢ ٢٧٠ ٨٧٥ ٢٥٢

(*) تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من شركات السمسرة.
(**) تتمثل في فروق تقييم العملات للأصول الممولة من الموارد.

١٩/أ مساهمات دورية

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
شركات السمسرة	١٤ ٧٤٠ ٧٩٤	١٠٧ ١٦٩ ٨٢٥
أمناء الحفظ	--	٣ ٣٢٠ ٦٨٢
اشتراكات ادارة صناديق الاستثمار	٢٥٢ ١٤٥	١٢٦ ٤٤٨
إدارة محافظ	٤٣ ٨٣٤	٢٥ ٥٨٤
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	--	٢ ٥٦٥ ٧٤٣
	١٥ ٠٣٦ ٧٧٣	١١٣ ٢٠٨ ٢٨٢

١٩/ب مساهمات عضوية

	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
عضوية أمين الحفظ	--	٥٠٠ ٠٠٠
عضوية إدارة صناديق الاستثمار وإدارة محافظ	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٥٤٠ ٦٣٧	١ ٦٥٧ ٠٦٢
	٢ ٠٤٠ ٦٣٧	٥ ٤٥٧ ٠٦٢

*يتمثل هذا المبلغ في مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

٢٠- مصروفات عمومية وإدارية

	عن الفترة المالية المنتهية في	
	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١
أجور ومرتبات ومكافآت	٩ ٠٥٨ ٦٦١	٧ ٦٦٦ ٠٧٢
أدوات كتابية ومكتبية	٢٣٩ ٢٦١	٦٣ ٠٦١
مصروفات ضيافة وبوفيه	٧٦ ٣٧٤	٥٠ ٩٥٢
بدل حضور لجان	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
بدل سفر	--	٧٥٠
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٤٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٣٢٠ ٧٤٢	١٥٣ ٤٢٦
رسوم واشتراكات	١ ٨٤٢ ٥٨٣	٦٨٠ ٠٢٨
تأمين طبي وعلاج	٧٥٠ ١٠٠	٦٦٨ ٠٩٤
مصروفات كهرباء ومياه	١٢ ٧٩٩	١٦ ٦٦٨
مصروفات تليفون	١ ٩٩٧	١ ١٢١
مصروفات سويفت	٦٦٢ ٨٥٢	٨٠ ٧١٥
مصروفات عمولات بنكية	٣٠٧ ٣٧٠	١٩٦ ٤٨٤
علاقات عامة	٤١٦ ٨٧٣	١٧٢ ٣٧١
مصروفات صيانة	٩٠ ٣٣٨	٥٦ ٣٦٤
مصروفات حاسب ألي	٨ ٠١٣	٦ ٤٦٠
مصروفات تأمين	١٣١ ٩٩٢	٢١ ٨٦٦
مصروفات تشغيل سيارات	٦٧ ٨١٧	٨ ٧٨٠
انتقالات داخلية	١٢ ٠٨٠	١٠ ٢٨٤
دعم اعضاء الصندوق للتدريب	--	--
مصروفات التدريب	٩١ ٨٠٠	٢٥٤ ٥٠٠
دعم شركات السمسرة (رسائل نصية)	--	٥٨ ٨٢١
مصروفات تمويلية	٢٣٢ ٤٤٨	--
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٢٠ ١٨٥	٢٥ ١٩٦
مصروفات أخرى	٩ ٣٠١	٢٣٠ ٧٥٢
	١٤ ٣٩٥ ٠٨٦	١٠ ٤٦٩ ٢٦٥

٢١- الخسائر الائتمانية المتوقعة

	النقدية وما في حكمها	قروض لشركات سمسرة	استثمارات بالقيمة العادلة	أرصدة مدينة أخرى	الإجمالي
الرصيد في بداية الفترة	١٨١ ٩٧٠	٨٥٦ ١٢٢	٩٤ ٢٠٨ ٠٩٠	١٨٢ ٣٧٩	٩٥ ٤٢٨ ٥٦١
تدعيم خسائر ائتمانية متوقعة	--	--	٦٤٥ ٩١٩	--	٦٤٥ ٩١٩
رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٧٥ ٩٤٠)	--	--	(١٦٤ ٥٨٩)	(٣٤٠ ٥٢٩)
الرصيد في نهاية الفترة	٦ ٠٣٠	٨٥٦ ١٢٢	٩٤ ٨٥٤ ٠٠٩	١٧ ٧٩٠	٩٥ ٧٣٣ ٩٥١

بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية، والذي يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢٢- ايرادات أخرى

	عن الفترة المالية المنتهية في	
	٢٠٢٥/٣/٣١	٢٠٢٤/٣/٣١
ارباح رأسمالية	--	٢٢٠ ٠٠٠
ايرادات متنوعة	--	٦ ٨٩٨
عوائد سلف	٣٣ ٥٧٠	--
	٣٣ ٥٧٠	٢٢٦ ٨٩٨

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي حيث تقوم شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بتحصيل المبالغ المستحقة على شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق على أمناء الحفظ.

٢٤- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢٥:

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية.
- السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٩ تم الفحص والربط وجاري السداد .
- السنوات من ٢٠٢٠ حتي ٢٠٢٤ يتم تقديم الاقرارات الضريبيه سنويا وفقا لأحكام القانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونيه وسداد الضريبه المستحقه من واقع الاقرارات الضريبيه إن وجدت
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المفررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات.

(ب) ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ تم الفحص والسداد.

السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ تم تقديم التسويات على المنظومة الالكترونية في المواعيد القانونية.

٢٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٥-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٥-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل الصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ القوائم المالية، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ القوائم المالية، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم اقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الاستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة باقتناء تلك الاستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها.

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الإفتراضى للأصل على النحو التالي:

الأصل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.
يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواءً لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل حق الانتفاع

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

أ. مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار غير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
ب. أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
ج. أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛
د. تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

أ. مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛
ب. ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ .ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

أ. زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛
ب. تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛
ج. إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولا ينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام.

الاضمحلال

أ. الأصول المالية

يقوم الصندوق في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الانخفاض المستمر أو الممتد في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعيا على حدوث اضمحلال في قيمتها.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقا- بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة؛ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ وأصول العقود.

يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى ١٢ شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ وتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢ شهر).

تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب. الأصول غير المالية

يقوم الصندوق في تاريخ كل مركز مالي بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الاستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات.

ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ج. استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري، ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقا للمعيار المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

يثبت الصندوق إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقًا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤: تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سيقوم الصندوق بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥: إثبات الإيراد متى (أو عندما) يفي الصندوق بالتزام أداء.

يقوم الصندوق بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

أ- حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الصندوق واستهلاك تلك المنافع.
ب- أداء الصندوق يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.
ج- أداء الصندوق للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للصندوق، كما يكون للصندوق الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على الصندوق أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أي قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديه حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للصندوق خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعوضه على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء الصندوق وفقا لتعهداته.

تقييم وجود ووجوب تنفيذ حق التحصيل وما إذا كان حق الصندوق في التحصيل سيخوله الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

التزامات الاداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمني فإن الصندوق يفي بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن. ولتحديد تلك النقطة من الزمن التي يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به ويفي الصندوق عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على الصندوق ان يأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الآتي ولكن لا تقتصر عليه:

أ. إذا كان للصندوق حق حالي في تحصيل مقابل الأصل.
ب. إذا كان للعميل حق الملكية القانوني في الأصل.
ج. إذا قام الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل.
د. إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
هـ. قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية.

إيرادات الاستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الدخل كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات في الأسهم في قائمة الدخل عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التي تم استلامها أو التي لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجاري بقائمة الدخل.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنة.

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معامله نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل او الالتزام او السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام.

وتقاس القيمة العادلة للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل بأقصى درجه مقبولة او عن طريق بيعه إلى مشارك اخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط يجرى تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى اسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استنادا إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة فتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه او بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

ويستخدم الصندوق اساليب التقويم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمة العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الادنى.

ولأغراض افصاحات القيمة العادلة يضع الصندوق فئات للأصول والالتزامات الجوهرية استنادا إلى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما يلي:

- **المستوى الأول** : باستخدام اسعار التداول (غير المعدلة) لأصول او الالتزامات مطابقا تماما في اسواق نشطه.
- **المستوى الثاني** : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة في المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (أي المستمدة من الاسعار).
- **المستوى الثالث** : باستخدام اساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجرى الاعتراف بها في القوائم المالية على اساس متكرر يحدد الصندوق إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق اعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة اعداد التقرير.

الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كاستثمارات في أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفي الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفي الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للصندوق أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للصندوق، أن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري – عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الصندوق بها؛

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف اخري في معاملات غير مؤهلة للاستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في اعتباره:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية – القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر..

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الالتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي، ولكنه يحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. يقوم أيضا باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:
  - يكون للصندوق حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة
  - يكون لدى الصندوق نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الآجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجل (النقاط الآجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاة لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاة، بتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتباطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية إلى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح والخسارة.

- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة.
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى قائمة الدخل.

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الاعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في قائمة الدخل، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قام بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جو هر ية. أو إذا لم يقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل، مخاطر و منافع ملكية الاصل المالي ولم يحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن يعترف فقط كأصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- يستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد.
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما يمتلك الصندوق الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديه النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر إلى الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده.
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبأ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- يعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الاعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا:
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة او جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- يعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما:
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون الرجوع إلى الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد).
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقافها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يكون الصندوق معرضاً على مداره للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية ذات مستوى ائتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:

  - صعوبات مالية كبيرة للمدين.
  - خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
  - إعادة هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى.
  - من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
  - اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً ب ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في قائمة الدخل ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبر الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

خطر الائتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة وسندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تاريخ الاستحقاق، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية.

خطر العملات الأجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم (٢٣-٢) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر. حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى.

٢٦- الاحداث الهامة

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪ مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقا لاليات السوق وقد ادي ذلك الي ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الامريكي خلال الاسبوع الاول من تاريخ قرار البنك المركزي ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه مصري / للدولار الامريكي.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار أخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات: -

المعايير التي تم إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين".	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق المعيار.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح

المعايير التي تم إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	٣- اي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى الي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها ". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".		عن تلك الحقيقة.
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل الية تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم أضافة وجوب اثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر لمرة واحدة في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (٣٥أ) و (٣٥ب) من المعيار.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول ومن ثم التغيير ليس له تاثير على القوائم المالية للشركة .	يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك بأثر رجعي، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته الي حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.
معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"	تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كبفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها فى سعر الصرف اللحظى في تاريخ القياس. وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للإستبدال.	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك. عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلا من ذلك: • عندما تقوم المنشأة بالتقرير عن

المعايير التي تم إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
			معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الافتتاحى للأرباح المرحلة فى تاريخ التطبيق الأولي. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالى لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمى لفروق الترجمة - المتراكمة فى جانب حقوق الملكية - فى تاريخ التطبيق الأولي.
التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"	شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Carbon Credits): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون الطوعي. (Voluntary Carbon Market "VCM") هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب	لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.	يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر.

المعايير التي تم إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة من حيث القياس الأولي والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات اللازمة.		

- في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بإضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) "القوائم المالية" في اقتصاديات التضخم المفرط" ويتوقف تطبيق هذا المعيار على صدور قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء المصري.

٢٧- الأحداث اللاحقة

قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٥ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥٪ ، ٢٦٪ ، ٢٥,٥٠٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢٥,٥٠٪.